جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

التوافق بين لفظ الاسم وكتابته بالعربية

د. عبدالعزيز بن حميد الحميد

٢٠٠٣م

التوافق بين لفظ الاسم وكتابته بالعربية

د. عبدالعزيز بن حميد الحميد

التوافق بين لفظ الاسم وكتابته بالعربية

المدخـــــل

تُعدّ مشكلات الرسم الإملائيّ في العربيّة إحدى المشكلات المزعجة لمتعلّميها، لكنّها ليست بدعاً من اللغات، فلكلّ لغة نظام كتابيّ وضع لتصوير اللغة المنطوقة.

وأحسب ألاّ علاقة بين تقدّم اللغة ورقيّها ونظام رسمها، فرقيّها لا يلزم منه أن يكون نظامها الكتابيّ سليماً من المصاعب موافقاً ما ينطق، فنحن نجد كثيراً من اللغات الراقية تعجّ بالكثير من المشكلات التي يعاني منها أهلها ومتعلّموها، وقد يفضّل أهلها بقاء تلك المشكلات ـ مع احتفاظهم بنظامها الكتابيّ ـ على تسهيلها مع تغيير ذلك النظام.

ولا تخفى المحاولات والدعوات إلى تيسير كتابة اللغة الإنجليزيّة وغيرها، واصطدام تلك الدعوات بإصرار جبهات أخرى رافضة لأيّ تغيير في ذلك النظام، وتفضيلها بقاءَه مع ما فيه من مشكلاتٍ وصعوباتٍ على تغييره.

وبعض اللغات يزيد على العربيّة بمشكلاتٍ أكثر صعوبةً، بل إن الغالب الأعمّ في الكتابة العربيّة هو موافقة اللفظ لكتابته، إلاّ أنّه يوجد اختلافٌ بين العديد من الكلمات في لفظها وكتابتها، سواءً كانت اسماً أم فعلاً أم حرفاً.

يأتي الرسم الكتابي لأيّ لغة وسيلةً لإظهار طريقة النطق بالكلمات، لكنّه لا يُعدّ قضيّة جوهريّة، مع أنّ أنظمة الكتابة في اللغات تتفاوت فيما

بينها من حيث دقّتها في تصوير النطق، لكنّ المخالفة بين الكتابة والنطق موجودةٌ في أغلب أنظمة الكتابة، فنجد بعض اللغات ـ ومنها الإنجليزيّة ـ تزيد على العربيّة في مشكلات الكتابة، ومع ذلك لم يجعلها أهلها من القضايا الأساسيّة في اللغة، فيسعوا إلى حلّها، بل عرفوا أنّها اصطلاحٌ يصطلح عليه أهل اللغة، وفي تغيير الاصطلاح السابق لديهم إحداثُ مشكلاتٍ أخرى، ولذا آثروا الإبقاء عليه مع بعض الصعوبات.

وقد أدرك علماء اللغات القصور في كثير من أنظمة الكتابة، فهذا ج. ڤندريس يقول: «ولكن من العسير أن يكون الرسم دائماً دقيقاً سباقاً إلى التقدّم، إذ يجب التفريق بين اللغات بالنسبة لهذا الاعتبار، ويُدهش الإنسان أحياناً بحقّ عندما يرى اختلاف لغات مثل الإنجليزيّة والألمانيّة والفرنسيّة والأسبانيّة من حيث قيمة الرسم، فرسم الألمانيّة لا يعدّ رديئاً، ورسم الأسبانيّة جيدٌ جداً، أما رسم الإنجليزيّة أو الفرنسيّة فسيّئٌ، ولا يمكن أن يسبقهما في هذا المضمار إلا رسم لغة التبت أو اللغة الإيرلنديّة»[1].

ولذا ذهب بعض اللغويين المحدثين من العرب وغيرهم كالفرنسي مارتينه إلى أن نظام الكتابة ليس فرعاً من فروع الألسنيّة، ولا يعني عالمَ اللغة إلا بمقدار ما تُحدثه عملية الكتابة من أثرٍ في الكيان الصوتيّ للغة[2].

نخلص ممّا سبق إلى أنّ النظام الكتابيّ في أيّة لغة من اللغات ـ والعربيّة إحداها ـ هو وسيلة لتصوير النطق بأصواتها، لا غايةً في ذاته، ولذا فلا ينبغي أن يأخذ من الاهتمام مثل ما تأخذ المسائل الكبرى في اللغة.

---

(١) اللغة، ج، ڤندريس، ص ٤٠٨ ـ ٤٠٩.

(٢) اللغة ليست عقلاً من خلال اللسان العربي، أحمد حاطوم، ص ١٧٢.

ولا أعني من ذلك عدم المبالاة بتلك المسألة وترك مشكلاتها، وعدم السعي إلى حلّها، بل أعني أنّها مسائل اصطلاحيّة وقع فيها اختلاف كثير، وهو دليل على اصطلاحيّتها، فلا يكون همّنا منصبّاً عليها فتصرفنا عمّا هو أهمّ، ونحن في سعينا إلى تيسيرها والقضاء على مشكلاتها لا نحلم بأن تخلو من كلّ مشكلاتها، بل نسعى إلى التقليل منها والاتّفاق على المختلف فيه ليصبح ما نتّفق عليه كالقواعد في الأخذ بها.

والمهمّ عندي هنا هو توحيد ذلك النظام بقدر ما يمكن، ولنا في بعض اللغات عبرة، فقد تغلبوا على مشكلاتهم ـ وهي أكثر من مشكلاتنا ـ بالاتّفاق وعدم الاختلاف.

ولعلّ في هذه الندوة بدايةَ سعيٍ حثيثٍ إلى الارتقاء بذلك النظام ليتبعه الرقي في القضايا الأخرى.

أسباب مخالفة المنطوق للمكتوب:

لو حاولنا البحث عن أسباب الاختلاف بين ما ينطقه الناطق وما يكتبه ـ مع أن الغالب هو الاتفاق بينهما ـ لوجدنا أنّ منها:

ـ التفرقة بين المتشابهات قبل وضع نَقْط الحروف وتشكيلها: ويتّضح ذلك إذا علمنا أنّ الكتابة العربيّة في عصورها الأولى إلى صدر الإسلام لم تكن تشتمل على نقط الحروف، فالحروف المتشابهة يكون التفرقة بينها بالحسّ اللغويّ، فالباء والتاء والثاء والياء ذات صورة واحدة، والفاء والقاف كذلك، وغيرها من الحروف المتشابهة، ومن الأمثلة عليه: تفرقتهم بين (أولئك) و (إليك) بزيادة الواو في الأولى، وكذا تفرقتهم بين (مئة) و (منه) أو (مية) بزيادة ألفٍ في الأولى.

كما كانت الكلمات دون تشكيل، فاستعانوا بالزيادة أو النقص للتفريق بين المتشابهات، مثل: زيادتهم الواو في (عَمْرو) للتفرقة بينه وبين (عُمَر)، والأمثلة في هذا عديدة ستأتي فيما بعد.

وكذا التفرقة بين المتطابقات في النطق مع اختلافها في النوع والمعنى، كتفرقتهم بين حرف الجرّ (على) بكتابته بألف مقصورة، والفعل (علا) أي ارتفع بكتابته بألف ممدودة، وتفرقتهم بين حرف الجرّ (إلى) بكتابته بألف مقصورة، والحرف (إلاّ) المشدّد[1].

- اتّباع الرسم العثمانيّ للقرآن الكريم في كتابة بعض الكلمات، وكما هو معلوم فرسم القرآن لا يخضع لقواعد الإملاء، فهو يخالف أغلب القواعد الإملائيّة، وله قواعده الخاصّة التي عدّها العلماء غير قابلة للمخالفة عند كتابة القرآن الكريم، ذلك لأنّ مَنْ أمرَ به هو أحد الخلفاء الراشدين - وهو عثمان رضي الله عنه - مع غيره من الصحابة، فعُدّ رسمه توقيفيّاً.
- كثرة الاستعمال والرغبة في التخفيف: وقد وقع هذا في العديد من الكلمات من أعلام وغيرها، قال ابن الدهان: «وممّا يحذفون ألفه في الخطّ ألف (إبراهيم) التي بعد الراء، وكذلك ألف (إسمعيل) وألف (إسحق) وألف (هرون) وألف (سليمن) لكثرته، وألف (الرحمن)، ولا يحذفون ألف: طالوت وجالوت وهاروت وماروت لقلّته»[2]، وذكر ابن قتيبة أنّ ما كان على وزن (فاعل) مثل: صالح وخالد ومالك، إذا حذف منه الألف فهو حسن وإن كُتبت فحسنٌ أيضاً، هذا إذا كان من الأسماء التي يكثر استعمالها[3].

---

(١) انظر: رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية، غانم قدوري الحمد، ص ٨٤-٨٥.
(٢) انظر: باب الهجاء، ابن الدهان، ص ١٥.
(٣) انظر: أدب الكتاب، ابن قتيبة، ص ١٩١.

ـ دلالة صوت على صوت محذوف لأنهما من نوع واحد: كتعليل حذف إحدى الواوين من بعض الأعلام التي تُنطق بواوٍ واحدة، مثل: حذف الواو من (داود) مع أنه يُنطق بواوين، ومثله (طاوس) و (ناوس)، وعلّل ابن قتيبة ذلك بدلالة إحدى الواوين على الواو الأخرى[1]، ومنهم من علّله بكراهية اجتماع واوين في كلمة واحدة.

العربيّة ومشكلات الكتابة:

مع وجود مشكلات الكتابة في اللغات الأخرى فهي موجودةٌ في النظام الكتابيّ للعربيّة، ولن نجدَ لغةً من اللغات تسلم من المشكلات في بعض أنظمتها اللغويّة، فاللغة نشاط بشريّ يناله ما ينال الأعمال البشريّة، ويأتي الجهدُ البشريّ بعد ذلك محاولاً تكملة النقص وإصلاح الخلل، لكنّه مع ذلك يبقى عاجزاً عن الوصول باللغة إلى الكمال المطلق.

وفي ميدان يكثر فيه الخلاف قديماً وحديثاً ـ كميدان الرسم الكتابيّ ـ يكون السعي إلى سلوك أسهل الطرق وأيسرها مطلباً محموداً، ويصبح هيّناً ما دام الشأن يتعلّق بإحدى المسائل الفرعيّة، ولذا علينا عدم الشعور بالعجز في محاولتنا الوصول إلى حلول لتلك المشكلات، فيجدر بنا السعي إلى توحيد ذلك النظام ـ ما أمكن ـ بين الشعوب العربيّة لتجنّب المشكلات التي تنجم عن ذلك الاختلاف.

والرسم الكتابيّ لا يعدّ قضيّةً جوهريّةً في ذاته، فهو وسيلةٌ لإظهار أصوات اللغة، وما لم يؤدِّ ذلك النظام إلى حدوث مشكلات فلا يُنظر في تغيير بعض قواعده، فالتغيير في ذاته غير مطلوبٍ إلاّ بمقدار ما تُحلّ به تلك المشكلات.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٩٩.

وأشير هنا إلى أنّ اللغات الساميّة الأخرى ـ والعربيّة لغةٌ ساميّةٌ ـ كان نظام كتابتها يخلو من رموز الحركات الطويلة ـ أي حروف المدّ ـ (الألف والواو والياء) والحركات القصيرة (الفتحة والضمة والكسرة)، ولا يخفى قدر الإشكال الواقع لو خلا نظام الكتابة العربيّة منها، وبذا يتّضح أن الرسم العربيّ يعدّ متقدّماً بالنظر إلى رسم أخوات العربيّة من اللغات الساميّة.

محاولاتٌ للتيسير:

بسبب كثرة الاختلافات في قواعد الكتابة بعامّة قامت محاولات لتيسيرها، منها ما كان محاولات فرديّة ومنها ما كان من مؤسّسات علميّة، ومن تلك المؤسسات مجمع اللغة العربيّة في القاهرة، وأشير هنا إلى جهوده في هذا المجال مع ذكر ما يتعلّق بالاسم الذي هو مدار البحث هنا:

كوّن مجمع اللغة العربيّة لجنةً لدراسة تيسير الإملاء في الدورة الرابعة عشرة في ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٧م، وتألّفت اللجنة من:

علي الجارم، محمد الخضر حسين، منصور فهمي، زكي المهندس، أحمد أمين، حسن حسني عبد الوهاب.

وقد عقدت اللجنة اجتماعات عديدة ودرست العديد من مشروعات تيسير الإملاء وقدّمت تقريراً بذلك، ثمّ ألّف المجمع لجنةً لرسم الحروف تكوّنت من الأعضاء السابقين، ويضاف إليهم:

إبراهيم المازني، محمد رضا الشبيتي، خليل السكاكيني، هـ. ا. و. جب، ل. ماسينيون.

وممّا ورد في تقرير اللجنة المقدّم إلى مجلس المجمع ما يلي:

أنّ رسم الحروف إنّما هو تصوير للأصوات، وأنّه كلما كان هذا

التصوير صادقاً سهلاً، سهلت القراءة والكتابة.

. . . من حسن حظنا أن علماء الرسم لم يتركوا قاعدة إلاّ وقد اختلفوا فيها، واستفدنا من هذا الخلاف في وضع قواعد مطابقة لما نريد من التذليل والتيسير.

. . . وانتهى البحث إلى بعض القواعد أذكر منها ما يعنينا فيما يتعلّق بالاسم:

١ ـ كل ما ينطق به يرسم في الإملاء مثل: داوود، طاووس، إبراهيم، إسحاق، ياأيها، ثلاث مأة، السماوات، لاكن، هاكذا، اللذين، قالو، ويستثنى من ذلك كلمة (الله) فترى اللجنة أن تبقى على صورتها.

٢ ـ كل ما لا ينطق به لا يرسم مثل: عَمْر، ألائك، آمنو وعملو الصالحات، إلاّ همزة الوصل عند الوصل، وإلاّ لام (ال) الشمسيّة مثل: واستغفر ربك، محمد بن علي، والشمس وضحاها[1].

وهكذا كثيرٌ من المحاولات لا تعدو أن تكون طرحاً للآراء والاحتجاج لها، لكنّها ـ في أكثر الأحوال ـ لا تنتقل إلى مرحلة التطبيق والالتزام بها، ولذا بقيت تلك المحاولات ـ وهي عديدة ـ حبيسة الكتب، مع وجود آراء قيّمة تسهم في حلّ الكثير من المشكلات.

وما لم تُطرح تلك المحاولات للدراسة والتمعّن لاختيار أفضل الآراء، ثمّ تتبنّاها الجهات المسؤولة في البلاد العربيّة وتلزم الناس بها فإنّها لن تغيّر

---

(١) انظرك مجلة مجمع اللغة العربية، ٨/ ٩٥ ـ ٩٨.

من الأمر شيئاً، وهكذا كلّ أمر يُراد له أن يصبح السائد، لن يكون كذلك إلاّ بسلطةٍ تأخذ به، وكما قيل: «إنّ الله ليزَع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن».

أحكام العلم الشخصيّ:

مدار الحديث هنا عن الاسم ـ وهو أحد أنواع الألفاظ ـ لما له من أهميّة كبيرة في حياتنا اليوميّة، ولما لضبطه من فوائد في تحديد المسمّى به، وتجنّب المشكلات التي تحدث من الخلط بين شخصين، وارتباط هذا الخلط ـ أحياناً ـ بمشكلاتٍ أمنيّة.

كتابة أغلب الأسماء في العربيّة يتوافق فيها اللفظ والكتابة، ونلحظ هذا في أنّ أغلب الأسماء يستطيع أيّ شخص أن يقرأها قراءةً سليمةً لعدم احتمالها صورةً أخرى، وهذا هو الغالب الأعمّ.

ولأنّ نظام الكتابة عملٌ بشريّ فإنّ هذا التطابق لم يطّرد في كلّ اسمٍ عربيّ، بل وُجد بعض الاستثناءات لأسماءٍ يخالف نطقُها رسمَ كتابتها، وهنا تظهر مشكلة الأسماء العربيّة.

ومع صعوبة حصرها لكنّي سأحاول تصنيفها على النحو التالي:

حروف المدّ:

أ ـ حرف الألف:

الألف حينما تُنطق في العربيّة فإنّها تكتب غالباً، لكنّ العرب ينحون أحياناً منحى الاختصار، ولذا نجدهم قد خالفوا كتابة الألف فأهملوها في الكلم التي يكثر استعمالها، ويكاد ينعقد الإجماع على كتابة الأسماء التالية مجرّدةً من الألف مع نطقها:

ـ لفظ الجلالة (الله) بحذف الألف التي تنطق بعد اللام، وهذه صورتها في الرسم العثماني للقرآن والرسم الإملائي.

ـ (إله) بحذف الألف التي بعد اللام في القرآن وغيره، كقوله تعالى: {$ّإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ $ّاحِدٞ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾} (سورة البقرة).

ـ (الرحمن) بحذف الألف التي بعد الميم، هكذا كتابتها في القرآن كقوله تعالى: {قَالَتۡ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحۡمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيّٗا ﴿١٨﴾} (سورة مريم)، أمّا في غير القرآن فقد نجد أحياناً من يكتب الألف.

ـ (طه) بحذف الألف التي بعد الطاء، ففي القرآن قوله تعالى: {طه ﴿١﴾ مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ﴿٢﴾} (سورة طه)، وكذا في غير القرآن لا نكاد نجد من يكتب الألف.

وأعلامٌ أخرى ورد حذف ألفها وورد كتابتها، ولذا فهي تُحذف جوازاً، وأكثر ما يكون حذفها في الرسم القرآني، وسأعرضها بالكتابتين، ومنها:

إبرهيم = نفهم من إشارات بعض العلماء عن حذف ألفها أنه شائع في كتاباتهم، وقد كُتبت في القرآن الكريم بألف صغيرة فوق الحروف في مثل قوله تعالى: {$ّإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ $ّإِسۡمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلۡ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ $ّالسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾} (سورة البقرة).

إبراهيم: الشائع كتابتها بالألف، ومن النادر من يكتبها بدونها في العصور المتأخرة، وإن كان العلماء ذكروا إسقاطها في غير القرآن.

قال ابن الدهان: » وممّا يحذفون ألفه في الخطّ ألف (إبراهيم) التي بعد الراء، وكذلك ألف (إسمعيل) وألف (إسحق) وألف (هرون) وألف

(سليمن) لكثرته، وألف (الرحمن)، ولا يحذفون ألف : طالوت وجالوت وهاروت وماروت لقلّته»[1] .

إسمعيل = إسماعيل : مثل (إبراهيم) كانوا يحذفون ألفها، وفي القرآن الكريم بألف صغيرة، والشائع في العصور المتأخرة كتابة ألفها .

إسحق = إسحاق : تكتب بألف في شائع الكتابة، وكتابتها في القرآن مثل إبراهيم وإسماعيل كما في قوله تعالى : {$ٱمَرَّأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ$ وَمِن$ وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ$ ﴿٧١﴾}(سورةهود).

هرون = هارون : مثل ما قبلها في كتابتها الشائعة وفي كتابتها القرآنيّة كقوله تعالى : {$ثُمَّ بَعَثۡنَا مِنۢ بَعۡدِهِم مُّوسَىٰ$ وَ$هَٰرُونَ$ إِلَىٰ$ فِرۡعَوۡنَ$ وَ$مَلَإِيْهِۦ بِـَٔايَٰتِنَا فَٱسۡتَكۡبَرُواْ$ وَ$كَانُواْ قَوۡمٗا مُّجۡرِمِينَ$ ﴿٧٥﴾}(سورةيونس).

سليمن = سليمان : وهي مثل ما قبلها، قال تعالى : {$وَلِسُلَيۡمَٰنَ$ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجۡرِي بِأَمۡرِهِۦٓ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَاۚ$ وَكُنَّا بِكُلِّ$ شَيۡءٍ عَٰلِمِينَ$ ﴿٨١﴾}(سورةالأنبياء)[2] .

ووردت أسماء عديدة أخرى حُذفت فيها الألف، وذكروا أن العلّة في حذفها هو كثرة استعمالها لا بسبب ورودها في رسم القرآن الكريم :

قال ابن الدهّان : «ويحذفون ألف : صالح وخالد ومالك»، وإذا كانت أعلاماً لكثرة استعمالها، وكذلك (الحارث) إذا دخلت عليه الألف واللام، فإن لم يدخلا عليه أثبت ألفه »[3] .

---

(١) باب الهجاء، ابن الدهان، ص ١٥ . وانظر قريباً من قول النحاس في كتابه : صناعة الكتاب، ص ١٤٢ .

(٢) انظر : المعجم المفصل في الإملاءك قواعد ونصوص ـ ناصيف يمين، ص ٨١ وما بعدها .

(٣) باب الهجاء، ابن الدهان، ص ١٥ .

صلح = صالح : وإن كان الشائع كتابة ألفها ، وكتبت في القرآن بألف صغيرة كما في قوله تعالى : {إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَالِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٤٢﴾} (سورة الشعراء) .

ملك = مالك : مثل التي قبلها ، وكذا في القرآن بألف صغيرة كقوله : {وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَاكِثُونَ ﴿٧٧﴾}(سورة الزخرف).

خلد = خالد : لم يرد هذا العلم في القرآن الكريم ، ومع ذلك فإنّهم ـ كما ذكر ابن الدهّان ـ كانوا يحذفون ألفها ، وهو دليل على أن الحذف ليس بسبب الرسم القرآنيّ ، أمّا الرسم الشائع فهو كتابة الألف .

ولعلّ في العلم الأخير (خالد) وكتابة القدماء له بدون ألف ما يدلّ على أن سبب الحذف قد يكون غير رسم المصحف ، فهو لم يرد في المصحف علماً ، ويأتي الاحتمال الآخر في تعليل حذف الألف من بعض الكلمات ، وهو أنّ الخطّ العربيّ تأثّر بالخطوط الساميّة التي لم تكن ترسم الحركات الطويلة ـ أي حروف المدّ ـ أو القصيرة ـ أي الحركات ـ ، وهو الراجح هنا في التعليل .

الحرث = الحارث : الشائع كتابته بألف ، وهو مثل الأعلام السابقة التي ذكر ابن الدهان جواز حذف ألفها .

يسين = ياسين : وكتبت في القرآن بألف في قوله {سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ ﴿١٣٠﴾} (سورة الصافات) .

ب ـ حرف الواو:

زيادتها:

زاد العرب الواو في (عَمْرو) مع أنّه لا ينطق بها ؛ وقد علّلوا ذلك

بغرض التفريق بينها وبين (عُمَر)، فتُكتب الواو في حالتي رفع (عمرو) وجرّها مثل : جاءَ عَمْرٌو، وذهبت إلى عَمْرٍو [ويكون تشكيل الراء بعدها وقبل الواو، لأنّها زائدة لا ينطق بها].

أمّا في حالة النصب فلا تكتب الواو نحو : قابلتُ عَمْراً ؛ لكون التنوين والألف فرقاً كافياً فهي تنوّن في حالة النصب لأنّها غير ممنوعة من الصرف فتكتب الألف بسبب التنوين، وأمّا (عُمَر) فهي لا تُنوّن لأنها ممنوعة من الصرف، ولذا فلا حاجة للواو في حالة نصب (عَمْراً) لوجود التنوين علامةً فارقةً بينها وبين (عُمَرَ) الذي يُنصب بالفتحة ولا يُنوّن.

ولا تزاد الواو في (عمرو) إلاّ بشروط :

١ ـ أن يكون علماً، ونحن لا نستعمله إلاّ علماً، وله معنى آخر هو : عَمْر : أحد عمور الأسنان، وهو اللحم المستطيل بينها.

٢ ـ ألاّ يكون مضافاً إلى ضمير، مثل : عَمْرُنا خيرٌ من عَمْرِكم.

٣ ـ ألاّ يكون مقروناً بـ (ال) مثل : هذا ولد العَمْر [١].

وذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى تعليل آخر لزيادة واو (عمرو)، وهو أن الخطّ العربيّ ورث زيادة الواو هنا من الكتابة النبطيّة، ومن خصائص الخطّ النبطيّ إلحاق الواو بأسماء الأعلام، مثل : ظلمو، مقيمو، نبطو، كهيلو، عيدو، منوتو، غوثو، عمرو، نزرو، مذحجو . . . ، ممّا وجد في بعض النقوش التي عُثر عليها.

والراجح أنّ الخطّ العربيّ القديم اشتُقّ من الخطّ النبطي المتأخّر ـ والأنباط من الساميين ـ ، وهو خطّ اشتُقّ بدوره من الخطّ الآراميّ [٢].

(١) كتاب الإملاء، حسين والي، ص ١١٠ .

(٢) انظر : رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية، ص ٤٥ ، ٧٤ .

حذفها:

حذف الواو من الأسماء وقع في العربيّة في عدّة ألفاظ جاءت كتابتها مخالفةً لنطقها، فقد ورد حذفها في لفظ (داود) مع أنه يُنطق بواوين، ومثله (طاوس) و (ناوس)؛ لدلالة إحدى الواوين على الواو الأخرى[1]، وكذا لكراهية اجتماع واوين في كلمة واحدة.

حرف اللام:

تحذف اللام من العلم المبدوء باللام وعُرّف بالألف واللام ودخلت عليه لام الجرّ، فيُكتب بلامين وتكون اللام الثانية مشدّدة [فالحقيقة أنّ اللام لم تُكتب لكنّها باقية في النطق]، مثل:

لُجين: تدخل عليه لام التعريف فتصبح (اللُجين)، فإذا دخلت عليه اللام حذفت إحدى اللامات مثل: هذه الحقيبة لِلُّجين، وقد يتّضح في مثل الآتي:

اللَمياء: اسم بنت، ثم أدخلنا عليه لام الجرّ فقلنا: هذه الحقيبة لِلَّمياء، ولو لم نحذف اللام منها لأصبح فيها ثلاث لامات.

اللَبيب: اسم رجل، ثم أدخلنا عليه لام الجرّ نحو: هذه السيارة لِلَّبيب، فحذفنا إحدى اللامات.

ويشابهها لفظ الجلالة (الله): لكنّه لا يُجرّد من (ال)، وفيه لامان، ولذا فلو أدخلنا عليه لام الجرّ لحذفت إحدى اللامات في الرسم وإن كان ينطق بثلاث لامات، فنقول: الشكر لله.

---

(١) انظر: أدب الكاتب، ص ١٩٩.

التاء المفتوحة والمربوطة :

تتميّز اللغة العربيّة بأنّ أغلب رموز كتابتها — أي حروفها — يختصّ كلّ صوت برمزٍ واحد، فصوت الباء مثلاً له رمز واحد، وكذا القاف وأغلب الحروف.

من الأصوات التي تكتب على صورتين : صوت التاء، فهي أحياناً تُكتب تاءً مفتوحة (ت)، وأحياناً تكتب تاءً مربوطةً (ة)، لتدلّ على ذلك الصوت الذي يُنطق في حالة الوصل تاءً، وفي حالة الوقف هاءً مثل : فاطمة، شجرة، ورقة.

والذي أعنيه هنا الاسم المنتهي بتاء، سواءً كانت للتأنيث أو غيره، عربيّاً كان أو غير عربيّ، فالمهمّ هنا هو التفرقة بين ما يُنطق بتاءٍ في جميع أحواله، وما يُنطق تاءً أحياناً وهاءً أحياناً أخرى، وعند نطق المربوطة بالتاء فهي كالتاء المفتوحة، والدليل على ذلك أن الكلمة عند إضافتها إلى الضمير تُكتب مفتوحة مثل : سيارتي، غرفتي، شجرتك، جامعتكم.

وإليك القاعدة التالية :

لا بدّ من التفرقة عند كتابة أعلام الأشخاص بين ما يكتب بتاءٍ مفتوحةٍ وما يكتب بتاءٍ مربوطة على النحو التالي :

ما يُنطق آخره بالتاء في حالة وصله بما بعده والوقف عليه فإنّه يُكتب بالتاء المفتوحة، مثل : شوكت، عفّت، هاروت.

وما يُنطق بالتاء عند وصله بما بعده، وبالهاء عند الوقف عليه فإنّه يُكتب بالتاء المربوطة، مثل : رقيّة، طلحة، معاوية، وهو إشارةً إلى صوتي التاء والهاء بالرمز (ة).

ويمكنني أن أقدّم بعض الأمثلة من أعلام الأشخاص :

أعلامٌ تُكتب بالتاء المفتوحة :

أذكر أمثلةً منها سواءً كانت التاء للتأنيث أو لغيره :

الكُميت : اسم الشاعر المشهور .

هاروت وماروت : علمان أعجميّان وردا في القرآن الكريم في قوله تعالى : {... يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ... ﴿١٠٢﴾} (سورة البقرة) .

عفَّت : علم شخص سواءً كان لرجل أو امرأة ، وأحسب أنّه من اللغة التركيّة .

شَوكَت وحِكْمَت : كسابقهما .

خَوّات : اسم أحد الصحابة رضي الله عنهم .

أعلامٌ تُكتب بتاء مربوطة:

لطيفة : اسم امرأة ، فإذا وقفنا عليه ننطقها هاءً ، وإذا وصلناه بما بعده ننطقها تاءً ، ومثله (جُمانة ، رقيّة ، فاطمة ، عائشة ، خديجة) .

طلحة : اسم رجل ، وهو كسابقه يُنطق بالتاء في حالة الوصل وبالهاء عند الوقف ، ومثله (معاوية ، أسامة ، زُرارة ، حمزة) .

الألف المقصورة والممدودة (الألف والياء) :

عبّر القدماء عن الألف بـ (الياء) ، وعن الألف الممدودة بـ (الألف) ، ولذا فسأعبّر بهذين المصطلحين .

وقع اختلافٌ ظاهرٌ في كتابة الكلمات المنتهية بألف ـ سواءً كانت اسماً

أو فعلاً ـ ، فاختلفوا في كتابتها : هل تكتب ألفاً أم ياءً ، وأرادوا بهما : كتابتها بألف ممدودة أو مقصورة ، وفي الموضوع تفصيلاتٌ كثيرةٌ مع وقوع الاختلاف فيها :

أمّا الاسم الثلاثي ففيه تفصيل :

ينظر إلى أصل الألف بأن نثنّي الاسم أو نذكر فعله فإنْ كان بالواو كُتب بالألف ، مثل :

عَصا : اسم رجل ، فمثنّاه (عَصَوان) ، وفعله (عَصَوت) .

قَفا : مثنّاه (قَفوان) ، وفعله (قَفَوت) .

عُلا : اسم امرأة ، فعلها (عَلوت) .

رُبا : اسم امرأة ، فعلها (رَبوت) .

وإن كانت الألف أصلها ياءً كُتبت بألف ممدودة ، ونعرف أصلها بتثنية الاسم أو ذكر الفعل ، مثل :

هُدى : اسم امرأة ، يُكتب بالمقصورة لأن مثناه (هُدَيان) ، وفعله (هدَيت) .

مُنى : اسم امرأة ، يكتب بالمقصورة لأن مثناه (مُنَيان) .

وممّا يدلّ على أنه اصطلاح يُصطلح عليه ما ذكره أبو جعفر النحّاس من أنه إذا أشكل اسم لم يُعرف أصله ولا تثنيته فيمكن كتابته بالألف والياء[1] .

والرباعي وما زاد عليه اتّفقوا على كتابته بالمقصورة ، مثل (بُشرى ، سلمى ، عيسى ، موسى) .

---

(١) انظر : صناعة الكتاب ، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤ .

بما أنّ هذه المسألة خلافيّة فأنا أدعو إلى توحيد رسمها فأقترح بأن تُوحّد كتابة الأسماء المنتهية بألف سواءً كانت ثلاثيّة أم أكثر، فتُكتب كلّها بالألف المقصورة.

ومن مظاهر الاختلاف ومحاولة العلماء التفرقة بين المتشابهات أنّ بعضهم فرّق بين كتابة الكلمة إذا كانت علماً أو غير علم، مثل: (يحيى) العلم يكتب بألف مقصورة؛ لأنّه رباعي، ويكتبها هكذا (يحيا) إذا كانت فعلاً[1].

موقفنا ممّا خالف فيه الخطُّ لفظَه:

الأصل في ذلك أن نكتب ما ننطقه، لكنّ الواقع في اللغة منذ العصور الأولى هو وجود كلماتٍ من أسماء وغيرها يختلف نطقها عن كتابتها — وفيما مرّ سابقاً أمثلة كثيرةً عليه -، ولا يمكن أن نطبق عليه قاعدة (كتابة كلّ ما ينطق)، لكنّنا يجب أن نسير على قاعدةٍ واضحةٍ في النظام الكتابيّ، لا يلزم منه أن نصل إلى المطابقة بين المنطوق والمكتوب، وإنّما تصل إلى أفضل الحالات التي يكون عليها النظام الكتابيّ، وليس من الحكمة أن نلتزم بكتابة ما ننطقه مع وجود ما يخالفه ممّا اعتاد عليه العربيّ.

وما أراه هنا هو أنّه في حالة الأسماء المختلف في كتابتها إلى صورتين: صورة توافق المنطوق، وصورة تخالفه، فإنّنا نختار ما يوافق المنطوق إلاّ إذا كان الاسم مشهوراً بتلك الصورة بحيث يصعب تغييرها، فنكتبه على الصورة التي وصلنا عليها حتى مع مخالفته للمنطوق.

---

(١) انظر: صناعة الكتاب، النحاس، ص ١٣٥ - ١٣٦، أثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها، د. سليمان العايد، ص ١٨.

سأستعرض عدداً من الأسماء مرّ ذكرها في السابق، وأبيّن الصورة الإملائيّة التي توافق نطقها، والصورة الغالبة في كتابتها، والصورة التي أختارها في الجدول التالي:

الصورة الإملائية	الصورة الغالبة	الصورة المختارة
اللاه (لم يكتب بهذه الصورة)	الله	الله
داوود	داود	داود
طاووس	طاوس	طاوس
إبراهيم	إبراهيم	إبراهيم
إسحاق	إسحاق	إسحاق
الرحمان	الرحمن	الرحمن
طاه	طه	طه
إسماعيل	إسماعيل	إسماعيل
هارون	هارون	هارون
سليمان	سليمان	سليمان
صالح	صالح	صالح
مالك	مالك	مالك
خالد	خالد	خالد
الحارث	الحارث	الحارث
ياسين	ياسين	ياسين
عمر	عمرو	عمرو

التوصيـــات

في نهاية هذا البحث المختصر أقدّم ما أراه جديراً بأن يؤخذ به لتحقيق سعينا إلى حلّ مشكلات الكتابة لدينا، ـ وبالأخصّ الأعلام ـ والاتّفاق على قواعد موحّدة فيها لتحقيق الأمان من الخلط بين الأسماء، أو الالتباس بين بعضها.

أقدّم بعض ما سبق ذكره وما لم يسبق ذكره على هيئة توصيات عامّة رأيتُ أهميّة الأخذ بها لتحقيق ما عُقدت الندوة من أجله، وإليكم التوصيات:

ـ الرسم الكتابيّ تصوير للأصوات، وكلّما كان هذا التصوير صادقاً ومصيباً وسهلاً سهُلت القراءة والكتابة، ولذا فلا لومَ علينا من الجنوح إلى التيسير وسلوك أسهل الطرق في ذلك إذا كانت النتيجة اتّفاقنا على رأي واحد، ولا ننسى أنّ هذه المسألة تتناول الرسم الكتابيّ دون غيره، فالاتّفاق على رسم واحد ـ في الأسماء على الأقلّ ـ لا يؤدّي إلى الإخلال بقواعد اللغة أو إجازة ما كان ممنوعاً، أو منع ما كان جائزاً.

ـ الاستفادة من الاختلاف في قواعد الكتابة لاختيار أيسر صورها، والخروج بأسهل الآراء للاتّفاق عليها.

ـ الاتّفاق في كتابة الأعلام باعتماد الصور المشهورة والشائعة في كتابتها، فلا يكون الهمّ هو مطابقة الرسم للنطق، بل يكون الأولى هو توحيد الرسم بين الدول العربيّة، فما ورد فيه صورتان جائزتان للكتابة فإنّ الصورة المطابقة للنطق هي الأولى بالأخذ، وفيما لم يرد فيه إلاّ صورة واحدة فإنّ الأولى الاتفاق عليها وإن كانت مخالفةً للنطق، مثل لفظ الجلالة (الله).

ـ الابتعاد ـ عند التسمية ـ عن الأسماء المشتركة بين النساء والرجال إلاّ بعد تحديدها لأحد الجنسين، ومنع تسمية الجنس الآخر، ويمكن الاتفاق عليها في البلاد العربيّة، لئلاّ يحدث ازدواج في التسميات فيؤدّي ذلك إلى حدوث مشكلات نسعى الآن إلى التخلّص من بعضها.

ـ ضرورة وضع نقطتين للياء في الأسماء المنتهية بياء، مثل أسماء الرجال: هاني، سامي، رامي، وأسماء النساء: غَدي، موضي، وذلك بعداً عن اللبس الذي يحدثه عدم كتابة النقطتين في الخلط بين كونها ياءً أو ألفاً.

ـ ضرورة العناية بكتابة (ابن) في الأسماء، من حيث كتابة همزتها التي على صورة الألف وحذفها، ومحاولة تقريب القواعد التي تضبطها.

ـ السعي ما أمكن إلى ضبط الأسماء بالشكل، لإزالة أيّ احتمال يقع فيها، وهو ما يؤدّي إلى وقوع الغموض.

ـ لتوحيد التسميات للجنسين في الدول العربيّة أقترح إنشاء قاعدة بيانات حاسوبيّة تشتمل على كلّ الأسماء التي يُسمّى بها في البلاد العربيّة، وتكون مضبوطةً بالشكل لإبعاد أيّ احتمال للخلط بين الأسماء، وأقترح أن تكون الأسماء مقسومةً إلى أسماء خاصّة بالرجال وأخرى بالنساء ـ كما أشرت سابقاً ـ، ويكون ذلك بعد تخصيص الأسماء المشتركة لأحد الجنسين، ومنع الاشتراك بينهما.

وبعد تصميم القاعدة تصبح معتمدةً من الجهات المعنيّة بتسجيل الأسماء في البلاد العربيّة، وتصبح مصدراً من مصادر توثيق الاسم والاطمئنان إلى صحّته وضبطه واختصاصه بأحد الجنسين، فيصبح عرضُ الاسم على القاعدة شرطاً لتسجيل أيّ اسمٍ، بل تكون القاعدة في الحاسب مدمجةً في برنامج تسجيل الأسماء.

وأنا واثقٌ بأنّ الاتّجاه إلى هذا المشروع سوف يكشف عن مزايا إيجابيّة أخرى له، كما أنّه سيصبح توثيقاً لكلّ الأسماء المستعملة في البلاد العربيّة، وستتضح الأسماء غير المحمودة منها لتجنّبها، وبذا نرتقي بالأسماء.

ـ أقترح لضبط نطق الأعلام ومنع الخطأ فيها ـ وهو اقتراح مبنيّ على السابق ـ أن يُستعان بالأبجديّة الصوتيّة في ذلك، ويكون ذلك بكتابة الاسم في الوثائق الرسميّة كتابةً صوتيّةً مع كتابته الإملائيّة المعروفة، ففي جواز السفر أو البطاقة الشخصيّة يُكتب الاسم الكتابة المعتادة باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، ويُكتب بجانبه بالكتابة الصوتيّة بالرموز الدوليّة المعروفة، وحبّذا لو اتّفقنا على كتابة صوتيّة بالحروف العربيّة، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية مرشَّحةٌ للقيام بهذا المشروع.

ولصعوبة الكتابة الصوتيّة ودقّتها فإنّ هذا المشروع يتبع المشروع السابق الذي اقترحته، وهو إنشاء قاعدة بيانات حاسوبيّة بكلّ الأسماء العربيّة المستعملة في البلاد العربيّة، لكي تكون معتمدةً من الدول جميعاً، وتكون الأسماء مكتوبةً كتابةً إملائيّة، وإلى جانبها كتابتها الصوتيّة، وعند التسمية بأحد الأسماء يُختار من القاعدة لإضافته آليّاً مع كتابته الصوتيّة.

في آخر هذا البحث المختصر أشير إلى أنّ موضوع (توافق اللفظ والنطق) في العربيّة موضوعٌ مهمّ، جاءت أهميّته من الحاجة إليه بسبب الالتباس بين الأسماء، وممّا يؤدّي إليه ذلك من صعوبات أحياناً في تحديد المسمّى، أو الخلط بين أسماء متشابهة.

ولقد كان الأمر أقلّ أهميّةً في الماضي، فلم يكن الأمر يعدو كونه اختلافاً يسيراً بين ما ننطقه ونكتبه، أو اختلافاً بين العرب في طريقة كتابتهم

لبعض الأسماء، لكنّه أصبح في هذا العصر من الملحّات التي تدعو إلى توحيد معاييرها.

لعلّ هذا البحث المختصر يكون لبنةً في هذا الموضوع، لكنّه ـ لعلمي بسعة الموضوع ـ لا يسدّ إلاّ القليل من جوانبه، ولعلّ العوائق التي وجدتها أثناء بحثي ظهرت في عدم وجود دراسات مفصّلة في هذا الموضوع، بل هي إشارات وردت في كتب الإملاء، لأنّ الكتّاب كانوا لا يخصّون الأسماء بمزيد عنايةٍ فيما يتعلّق بالرسم الكتابيّ.

أرجو أن يكون هذا البحث الصغير بدايةً لتقعيد هذا الموضوع وتوحيد معاييره.

المراجع

المراجـــع

ـ أثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها، د. سليمان العايد، دون أية معلومات عن النشر.

ـ أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط الرابعة ١٣٨٢هـ ١٩٦٣م، دار الجيل.

ـ باب الهجاء، ابن الدهان، تحقيق: د. فائز فارس، ط الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة، دار الأمل.

ـ رسم المصحف: دراسة لغويّة تاريخيّة، غانم قدّوري الحمد، ط الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، العراق.

ـ صناعة الكتاب، أبو جعفر النحاس، تحقيق: د. بدر أحمد ضيف، ط. الأولى ١٤١٠هـ، دار العلوم العربيّة، بيروت ـ لبنان

ـ كتاب الإملاء، حسين والي، دار القلم، بيروت ـ لبنان.

ـ اللغة، ج. ڤندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، ط ١٩٥٠م دون ذكر دار النشر.

ـ اللغة ليست عقلاً من خلال اللسان العربي، أحمد حاطوم، دار الفكر اللبناني.

ـ المعجم المفصل في الإملاء: قواعد ونصوص، ناصيف يمين

ـ مجلة مجمع اللغة العربيّة ٨/ ٩٥ـ٩٨.